تقتضي الاستراتيجية الإقليمية والعالمية تحطيم مؤسسات الدولة، وتفكيك النسيج الاجتماعي إن لزم الأمر في البلدان القادرة احتمالا على تهديد استقرار انفراد أمريكا بالهيمنة على الكوكب مع مشاركة حلفائها المرؤسين (أوروبا واليابان) في الاستفادة من ثمرات الهيمنة " [سمير أمين– مستقبل ثورة مصر ص 50]

الفصل الثاني

ثنائية العولمة والهيمنة

- **تشهد كثير من المجتمعات المعاصرة خاصة في الدول الرخوة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا حالة استقطاب وتشرذم أو تشظي اجتماعي وجمود اقتصادي بسبب انفراد الولايات المتحدة ووكلائها الحصريين في أوربا الغربية واليابان وأذنابها في الشرق الأوسط- بصورة خاصة- بالهيمنة على مقدرات شعوب العالم الثالث وثرواتها الطبيعية والبشرية باستخدام ميكانيزمات العولمة الليبرالية وسواعدها الإعلامية مما أدي إلي نوع من التفكك والتشظي الذاتي الذي ينذر بقيام عالم جديد وفق خرائط وحدود مصطنعة نتيجة سقوط الدول المركزية الكبرى والمتوسطة والصغيرة(الاتحاد السوفييتي- يوغسلافيا- العراق- اليمن- سوريا- ليبيا...) والتبشير بنشأة كيانات أصغر وأضعف علي هيئة دول ميكروسكوبية الحجم في النصف الأول من الألفية الثالثة.**

بحلول العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين صعد نجم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد انتصارهما في الحرب

العالمية الثانية في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وبانتصار دول الحلفاء– انجلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتي ومشاركة الولايات المتحدة– على دول المحور– ألمانيا واليابان وإيطاليا– تشكل في العالم قوتان رئيسيتان هما الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا من جهة، بينما كانت دول الكتلة الشرقية الاتحاد السوفييتي – روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية– والصين تمثل القوة الثانية، وظهر بعد عدة سنوات محورا جديدا سمي بدول عدم الانحياز من بينها الهند ويوغوسلافيا والصين كدولة ذات ثقل سكاني وأيدلوجي متمايز عن الأيدلوجية الشيوعية السوفيتية.

وكان لهذه الحرب آثارا كبرى وخطيرة على البنى السياسية والعسكرية والاجتماعية علي كثير من دول العالم، وبخاصة في أوربا بشطريها الشرقي والغربي، ومن هنا بدأ التنافس بين القوتين الأعظم في نصف العقد التالي من القرن العشرين تحت عنوان الحرب الباردة.

ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة وأتباعها الغربيين (حلف الناتو) يحاولون الانفراد بقيادة العالم والهيمنة علي ثرواته الطبيعية والبشرية حتى تحقق لهم ما أرادوا في العقد الأخير من

القرن العشرين في أعقاب سقوط حائط برلين (1989 م) وتفككت الكتلة الشرقية " حلف وارسو " وانفراط عقدها كما توارت دول عدم الانحياز ومشروعها عن الأنظار باختفاء قياداتها التاريخية مثل تيتو وعبد الناصر ونهرو والتي ضمت إلى جانبهم كلا من نكروما وسوكارنو.

وبدا للمعسكر الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة أن الوقت قد حان للسيطرة والهيمنة على العالم كقطب أوحد وكان لهم ما أرادوا– تقريبا– من خلال نشر مباديء العولمة الليبرالية المتوحشة وتنفيذ اتفاقيات الجات التي تحفظ المقامات وتعمل على اتساع الهوة الاقتصادية والعلمية والعسكرية.

لقد شهد العقدان الماضيان سعي الدول الكبري وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الاتفاقيات والمعاهدات حيز التنفيذ ليفرض رأسمال العالمي القواعد والأنظمة وأنماط السلوك علي الحكومات والشعوب للهيمنة علي اقتصاديات الدول النامية وثقافاتها من خلال استخدام ما تملكه من أجهزة إعلامية ووكالات أنباء عالمية وشركات متعددة الجنسية وتكنولوجيا متقدمة لتنفيذ مخططات لبسط سلطتها علي العالم([53])، وهذه

[53] ينظر : جاياتي غوش، صناعة الإمبريالية القادمة : الهيكل المؤسسي ص 153

الهيمنة ليست شكلا واحدا، بل لها أشكال متنوعة بين الخشنة والناعمة، فهناك الهيمنة العسكرية والهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية والهيمنة الثقافية والإعلامية، وتعد كل من الهيمنة الثقافية والإعلامية والاقتصادية أكثرها نعومة وأشدها خطورة.

ويري "هربرت شيلر" أن مخطط الهيمنة الأمريكي علي العالم الثالث ركز علي البعد الثقافي والإعلامي في المقدمة وأخذ في اعتباره الأبعاد الاقتصادية والسياسية لإحداث ما يسمي بالتبعية الفكرية بحث يصبح النموذج الأمريكي هو مصدر المعرفة والإلهام لطبقة المثقفين([54]).

ويبدو أن عبارة السيد " إيان كلارك" عن دور العولمة في انتقال قيم الديمقراطية التحررية وصناعة التجانس لدعم الاستقرار الدولي هي محض افتراض نظري أسقطته التجارب التطبيقية للشعوب، لأنه ثبت بالدليل القاطع أن ثقافة العولمة لم تؤد إلى نشر قيم التحرر ولا الديمقراطية (كما تدعي)، ولم تعزز الاستقرار الدولي، وتأكد للجميع أن التفكك ليس مجرد ملاذ لبعض مناطق العالم التي تشعر بالخطر من قيم الغرب، بل هو استراتيجية من تعمل قوى الهيمنة المعاصرة على تنفيذها بكل

[54] - ينظر : هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية ص 9

دأب وخبث خصوصا في المناطق الرخوة التي تدرك التأثيرات الخطيرة للعولمة ورضيت بدور المفعول به دون أن تحرك ساكنا في التعامل معه ومقاومته بعد تصدع مقدمات العولمة البديلة ممثلة في مشروع التحرر الذي قادته دول عدم الانحياز ومنها المشروع الناصري والمشاريع الموازية للتنمية في دول أخرى.

وقد تكون مقولة وزير المالية الأمريكي لرئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد التي أكد فيها أن العولمة ليست اختيارا، بل فرض عين على دول العالم سواء رضيت أم أبت خير دليل على ما تقدم، حيث قال له " اعذرني محمد، لكن على أي كوكب تعيش أنت ؟ إنك تتكلم عن العولمة كأن ذلك يتضمن خيارا متاحا لك، العولمة ليست خيارا، وإنما هي حقيقة واقعة "([55]).

عبارة الوزير الأمريكي الموجعة كانت ردا على الهجوم الشرس الذي شنه رئيس وزراء ماليزيا الأسبق على شرور العولمة ومساوئها التي تتجلى بوضوح في الآليات التي تقوم عليها كالمضاربة في أسواق العملات والأسهم، وفتح العالم كسوق حصري للدول الرأسمالية، فهذا التصريح كان محملا بالتحدي

[55] - جلال أمين، العولمة والدولة ص 162

للعالم الآخر (غير الغربي) ومفاده أن العولمة لا مفر منها ويجب الخضوع لها لأنها عين الواقع.

فهل استسلم مهاتير محمد وماليزيا كدولة لتلك المقولة ؟ وهل يعني ذلك أن العولمة كلها بضاعة فاسدة وشر مستطير ؟

المتتبع للنهضة الماليزية يعرف أن ماليزيا لم تستسلم لمقولة كلارك ولا لضغوط المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد ...)، ولكنها اعتمدت على العلم وعلى سواعد الماليزيين لبناء اقتصاد قوي، ولن يستطيع منصف أن يغالط الحقيقة في وجود مزايا كما توجد عيوب للعولمة، فللعولمة في طبعتها الجديدة مزايا ترتبط بالثورة التكنولوجية في القرن العشرين، وأهمية تلك التكنولوجيا في زيادة التراكم المعرفي وتسهيل النقل والمواصلات وغيرها من الآثار الإيجابية لتوفير الوقت والجهد، فالرحلات التي كانت تستغرق عدة أيام أصبحت لا تحتاج إلا لبضع ساعات، وهكذا أصبحت المراسلات تنتقل في لحظات بدل الساعات والدقائق، ولم تعد الحقيقة حكرا على طبقة بعينها في أي مجتمع، ولهذا تنبأ كثيرون بموت الجغرافيا([56]) سواء اتفقنا أو اختلفنا مع واقعية العبارة.

[56] - ينظر: ورويك مواري، جغرافيا العولمة ص 9-10

إذن لماذا تتَّهم العولمة بأنها ظاهرة ضارة بالمجتمعات الإنسانية كلها وهي بالفعل كذلك ؟ ولكن أما كان من الأولي على الأنظمة السياسية في الدول المعيلة([57]) أن تعد العدة–سلفا– لتجنب مخاطر العولمة وتدارك الآثار السلبية والضارة للتغيرات المصاحبة لها ؟ تلك الآثار التي ظهرت بوضوح في النصف الثاني من القرن العشرين وعمقت من أزمات شعوب العالم الثالث في مطلع الألفية الثالثة ؟

من المؤكد أن هذا كان مخرجا بدهيا ومقبولا لتجنب ما وقع من سلبيات وأضرار اقتصادية واجتماعية وثقافية، وما هم مقبلون عليه في المستقبل القريب من مخاطر ستعاني منها شعوبهم، لا أن يتكيفوا مع نتائج تفعيلها كفروض حتمية دون فعل مقاوم لآثار العولمة السلبية مثل زيادة معدلات البطالة والفقر في دول العلم الثالث، مقابل تنامي الثروات في يد حفنة من البشر والشركات العابرة للقارات ووكلائها من السماسرة المحليين، أما كان الأولي هو الإفادة من منجزات العولمة علميا ؟.

[57] ـ تشبيه الدول المعيلية بالمرأة المعيلة التي لا تستطع إدارة شئون مواطنيها بباستقلالية دون تسول مقومات حياتها سواء بالابتزاز أو رهن قرارها السياسي أو ثرواتها للدول الكبري والمؤسسات المالية الدولية.

والأرجح أن القيادات السياسية العربية استنامت لمغانم السلطة واستغرقهم نعيمها فاغشت عقولهم بظلم شعوبهم، ولم يفهموا أن ما يسمى بديمقراطية العولمة ليست إلا مجرد قناع مبهر للنظام العالمي الجديد القائم على أكتاف الليبرالية المتوحشة، وهو نظام دولي يهدف إلى الهيمنة على العالم ومقدراته عبر دغدغة مشاعر البسطاء والمقهورين من الطبقات الفقيرة والمهمشة من ناحية وابتزاز النظم السياسية الهزيلة باستخدام تلك الشعارات الفضفاضة الخالية من المضمون أو الشعارات المكذوبة المحتوى مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وكان الأجدر بهؤلاء الحكام أن يسعوا إلى تحقيق العدل والشفافية ويشجعوا العلم ويطبقوا مباديء الديمقراطية الاجتماعية علي شعوبهم بدلا من المراوغة والخبث للاستمتاع لالسلطة والمال.

ولو وعيت شعوب العالم الثالث ذلك لاكتشفت بالفكر المجرد البسيط أن الشعار الأكثر واقعية هو " دكتاتورية الليبرالية المتوحشة وسعار الهيمنة " بشتي صورها، ولو أدركت النخب السياسية الحاكمة في دول العالم الثالث مخاطر تلك الشعارات التي قلبت الهرم الإنساني رأسا على عقب، فجعلت الإنسان في

خدمة المال وعبدا للاستهلاك الترفي دون جهد أو عمل منتج، لو فهمت لوظفت مدخلات العولمة لخدمة شعوبها وإسعادها كما فعلت بعض النظم الرشيدة التي سبقت عصر العولمة؛ لأنها سخرت قدراتها لخدمة الإنسان ورفاهته، أما النظام العالمي الجديد فقد نادي بشمولية السوق الحرة للرأسمالية كما عبر عنه فوكوياما بقوله " إن الحياة ستستمر من ميلاد إلى موت، وسيستمر تفجر الأحداث، لكن لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمباديء والعقائد والمؤسسات خارج إطار النسق الغربي الليبرالي الحر "([58]). فهل يعني هذا أن النسق الغربي الليبرالي الحر سيكون السيد المسيطر إلى نهاية التاريخ كما ادعى فوكوياما، وأن التطور والتقدم بضاعة غربية حصرية ولا بديل لها ؟

هذا حديث عقل خبيث ورسالة إحباط لشعوب العالم غير الغربي، وقد بدأت ملامح تهافته وصفراويته في نجاح تجربة نمور آسيا الجدد الصين والهند وماليزيا وغيرها من دول البريكس([59])، وتجلى نجاحه كذلك في أمريكا الجنوبية بكل من البرازيل

---

[58] نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة ص 7

[59] دول البريكس هي مجموعة من الدول الناهضة اقتصاديا من خارج نطاق مجموعة الدول الغربية واليابان...الخ.

والأرجنتين وغيرها من الشعوب التي عرفت طريق التحرر من قيد تلك المقولات العنصرية، وليس هناك من سبيل أمام الشعوب العربية سوى الأخذ بناصية العلم والمعرفة، وأن تتوقف تماما عن استخدام شماعات الكسل والتواكل وإعطاء المبررات السخيفة لضعفها وهوانها، وتلقي باللوم على الغرب الصناعي المتقدم والمتآمر ؟ فمن المؤكد أننا مسئولون قبل غيرنا عما يحيق بنا من مكر ودهاء وخداع وتآمر بضعف إراتنا وهوان أنفسنا علينا، فكيف نلوم هواننا علي الآخرين ؟.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما انطلقت العولمة بمضامينها المعنوية والمادية كأداة لتحقيق الهيمنة وضعت نصب أعينها هدفا رئيسيا هو إعادة تشكيل العالم على قاعدة من التجانس الذي يضمن لها تغيير العقل وإعادة صياغة الهوية، وقد أدى ذلك بالضرورة إلي اصطدامها بالثقافات القومية التي أعاقت حركتها نسبيا؛ نتيجة توفر عنصري الكثافة والقوة في الثقافات القومية المتجذرة تاريخيا والمجدولة في نسيج المجتمع عضويا خصوصا في جانبها المرتبط بالدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك كانت نقطة الضعف التي تتسرب من خلالها هي الهيمنة الثقافية والإعلامية.

وهذا ما يؤكد الطابع العدواني لثقافة العولمة الذي أشار إليه معظم الباحثين الثقاة، حيث تمكنت العولمة الثقافية من قتل الوعي الموضوعي بالمصالح العليا للوطن وتدمير الإرادة وتمزيق نسيج الهوية عبر نشر قشور التعليم الغربي وتطوير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الرصد القادرة على قياس المتغيرات في المجالات المختلفة([60]).

وقد تم رصد عدوانية العولمة من خلال مؤشرين هما :

أ-تصدير التكنولوجيا المتخلفة والمستهلكة لدول العالم الثالث.

ب-استهداف المضامين المعنوية للثقافة القومية وخاصة في الجانب الديني منها.

وبعد أن ضربت العولمة بجذورها في أنحاء المعمورة وفي غفلة من معظم النظم الأبوية والشمولية والاستبدادية التي عانت دولها وأطرها الاجتماعية من فراغ تكفلت العولمة بشغله، وباتت آثار العولمة السلبية تنخر في قواعد الدولة الوطنية سواء في مصر أو العالم العربي ومنطقة الخليج ومعظم دول العالم الثالث تقريبا،

[60] - ينظر: علي ليلة، اختراق الثقافة وتبديد الهوية ص 127

حيث تواجه تلك الدول مخاطر كبرى– منذ بضعة عقود– تندفع نحو مجتمعاتها عبر بوابتين رئيسيتين هما :

1– العولمة والإجراءات المصاحبة لها.

2– الانتشار المتزايد للعنف والإرهاب.

حيث تعمل القوى الكبرى (ممثلة في الولايات المتحدة والدول الغربية وحلفاؤهما) على تسخير كل منهما لتحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية بما يضمن لها السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام بأرخص الأسعار ولأطول مدة زمنية ممكنة، وضمان إعادة ضخ عوائد البترول وخيرة العقول العربية في شرايين أكبر امبراطورية الرأسماليات الغربية في التاريخ من خلال نشر ثقافة الاستهلاك والعنف وتغذية الحروب الأهلية والإقليمية، بالإضافة إلى حماية الوجود الاستراتيجي للدولة الصهيونية ككيان وظيفي خادم للإمبريالية الغربية في مركز العالم القديم أكبر مناطق العالم ثراء وضعفا.

ويبدو من الصراعات الدائرة على قدم وساق– في المنطقة– منذ عدة عقود أن سيناريوهات الحروب العسكرية وسداد فاتورة الدم والصراعات الاجتماعية والاختراقات الثقافية جزء لا يتجزأ من العملية الكبرى للسيطرة على الأسواق والتجارة العالمية وضبط

توجهات التفاعل العالمي بما يضمن مصالح القوى العالمية الكبرى أمريكا وأوربا الغربية واليابان وإسرائيل وملحقاتها.

ومن الملفت للنظر أن مسار العولمة والإجراءات المصاحبة لها تسير بالتوازي الحافر بالحافر مع انتشار جماعات العنف في المجتمعات العربية انتشار الجراد وتسرى بسرعة سريان النار في الهشيم، إما كرد فعل على إجراءات العولمة الاقتصادية والثقافية، وإما كتوظيف خبيث لمشاعر الإحباط في الدول ذات النظم المستبدة والفاشلة، حيث تعمل العولمة عبر آليات محددة على إعادة تشكيل أذواق البشر في المجتمعات العربية وصياغة توجهاتهم حتى يكونوا أكثر قابلية لاستهلاك المنتجات الأمريكية / الغربية وملحقاتها، وهو ما يحقق السيطرة غير المباشرة على الأنظمة السياسية العربية الهشة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي لصالح إسرائيل وأمنها الدائم، وضمان توسعها على حساب الدول العربية المجاورة لها، وتتوسل الولايات المتحدة الأمريكية– فضلا عن ذلك– بآليات تكنولوجيا الإعلام والمعلومات لتشكيل الذوق العام للمجتمع، بحيث تصبح التبعية للولايات المتحدة وشركائها الغربيين تبعية ذات طبيعة استراتيجية–وليست تكتيكية– مع الأنظمة السياسية، كما تتوسل تلك القوى–أيضا– بآليات تعمل

على تفكيك المجتمعات من خلال نشر حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي مستغلة في ذلك التكوين الفسيفسائي للمجتمعات العربية (مثل العراق، وسوريا، ولبنان والسودان)، واستنفار الجماعات الإثنية / العرقية (والطائفية) لتحويل الدين إلى حالات تدين متصادم يصل بتلك الجماعات إلى مواجهة بعضها البعض وتصبح الأنظمة الحاكمة بذلك في حاجة دائمة لمسكن يضمن بقاءها في مواجهة التفتت والتشظى([61]) ومن ثم فإن علي تلك الدول الاختيار بين الدمار والفوضى، أو البقاء على حافة الأعراف بين الانتحار والحياة كالأموات.

وقبل أن نلقي الضوء على جذور التطرف والعنف يتحتم علينا إلقاء الضوء على جذور هذه الجماعات المتطرفة : متى وأين بدأت ؟ وما علاقة موجاتها الجديدة بالدولة الحديثة ؟ وما العوامل المصاحبة لظهورها ؟ وما هي البنية الفكرية التي تقوم على دعائمها ؟ وما دور الدولة الوطنية في استيعابها أو معالجتها أو المشاركة في تعقيدها ؟ وما دور الأزهر كإحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة – المدرسة– الأندية–

[61] - ينظر : علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة – تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة 19/2

النقابات – دور العبادة مثل المسجد والكنيسة) في مقاومة هذه الظاهرة التفكيكية للمجتمعات ؟

وما هو دور الاستعمار القديم والإمبريالية الأمريكية / الغربية في احتضانها ورعاية بذور نشأتها قديما وحديثا ؟ وكيف نصف دور حلف الناتو في كوسوفو هل كان يقاوم الإرهاب فعلا ؟ وما هو التوصيف الفعلي لدور الولايات المتحدة في فيتنام والبوسنة والهرسك والصومال ولبنان والعراق وسوريا وباكستان واليمن وليبيا وغيرها ؟ أليس دورا إرهابيا بامتياز !

[إن كل ما تستطيع أن تفعله هذه العولمة- في رأي البعض- هو التجنيس الثقافي، تتحول فيه ثقافات الشعوب إلى مهرجانات وطنية، وعقائدها إلى مجرد طقوس، ومآثر تراثها إلى وثائق الإرشيف ومقتنيات المتاحف]" نبيل علي- الثقافة العربية وعصر المعلوماتية 412- 413

الفصل الثالث

المجتمع بين سندان الدولة الوطنية ومطارق العولمة